MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة الاقتصاد الفلسطيني

شباط 2025

أبرز ما في العدد:

- بعد خمسة عشر شهراً من الإبادة، يدخل وقف إطلاق النار الهش شهره الثاني، بينما يواجه قطاع غزة تداعيات الدمار الهائل، حيث تضرر أو دُمّر أكثر من 92% من الوحدات السكنية.
- هناك حاجة ملحة للإغاثة والمأوى والمواد الأساسية، حيث تجاوز أحدث تقدير لتكاليف إعادة الإعمار 53 مليار دولار.
- أسفرت العمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية عن دمار واسع النطاق، ما أدى إلى استشهاد 44 فلسطيني/ة واعتقال المئات ونزوح ما لا يقل عن 40 ألف فلسطيني/ة.
- أقر الكنيست الإسرائيلي مشروع قانون يسمح للمستوطنين بشراء الأراضي في الضفة الغربية دون قيود.
- دخول حظر إسرائيل لعمليات الأونروا حيز التنفيذ رسميا، مع بدء القوات الإسرائيلية في إخلاء وإغلاق مباني الوكالة في القدس الشرقية.
- مع استئناف البنوك عملياتها في قطاع غزة، أمكن فتح أبواب أربعة فروع فقط خاصة وأن المنطقة لا تزال تعاني من نقص حاد في السيولة النقدية.

يتم إعداد هذه النشرة بدعم من
مؤسسة فلسطين للتنمية

فلسطين للتنمية
Palestine For Development
PIF Social Investment Subsidiary

1- مستجدات الوضع في قطاع غزة

في 19 كانون الثاني، دخل اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة حيز التنفيذ بعد 470 يوماً من حرب الإبادة الجماعية، والتي خلفت وراءها خسائر بشرية ضخمة ودماراً هائلاً في البنى التحتية. بحلول 3 شباط، بلغ عدد القتلى 47,518 شهيدا/ة، مع وصول عدد المفقودين تحت الأنقاض لقرابة 11,200 شخصا، فيما بلغ عدد الجرحى نحو 111,612 جريحاً/ة.[1]

أظهر تقييم للأضرار باستخدام صور الأقمار الصناعية أنه بحلول 1 كانون الأول 2024، تم تدمير 69% من المباني في غزة، وهو ما يعادل 436 ألف وحدة سكنية مُدمرة أو متضررة - أي حوالي 92% من إجمالي الوحدات السكنية في قطاع غزة.[2] وقد ترك هذا ما يقرب من 1.87 مليون فلسطيني/ة في حاجة ماسة إلى المأوى والاحتياجات الأساسية. وكانت مدينة غزة وخان يونس أكثر المناطق تضرراً، حيث دُمر 46 ألفا و42 ألف من مبانيهما على التوالي، وهو ما يمثل نحو 74% و51% من إجمالي المباني في المنطقتين.

بحلول 27 كانون الثاني، عاد 560 ألف نازح/ة غزي/ة إلى شمال قطاع غزة.[3] ويتضمن اتفاق وقف إطلاق النار السماح بدخول 600 شاحنة مساعدات إلى القطاع يومياً، نصفها مخصص لشمالي القطاع.[4] كما تلقى ما يقرب من مليون شخص مساعدات غذائية منذ 19 كانون الثاني، حيث وزع برنامج الغذاء العالمي 8500 طن متري من الغذاء.[5] وأفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن حوالي 138 ألف شخص تلقوا مساعدات نقدية منذ إعلان وقف إطلاق النار.[6] وبرغم الزيادة في شحنات المساعدات اليومية، تظل الاحتياجات الإنسانية حرجة، خاصة للغذاء والمأوى والاحتياجات الأساسية.[7] تعمل حوالي 257 نقطة خدمة صحية في غزة على توفير الرعاية الصحية الأولية، لكن ما زال 12-14 ألف مريض بحاجة إلى إجلاء طبي من قطاع غزة لتلقي العلاج على الرغم من وقف إطلاق النار.[8]

1-1 إزالة الأنقاض وتكاليف إعادة الإعمار

حتى 1 كانون الأول 2024، خلف الدمار في غزة نحو 50.7 مليون طن متري من الأنقاض، بمتوسط 365 كجم من الأنقاض لكل متر مربع.[9] تفوق هذه الكمية الأنقاض الناتجة عن جميع الحروب السابقة منذ عام 2008 بـ 17 مرة. استنادا إلى تقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن تكلفة إزالة هذه الأنقاض تتجاوز 909 مليون دولار.[10] وبحسب تقديرات وزير الأشغال العامة والإسكان في السلطة الفلسطينية، عاهد بسيسو، فإن إزالة الركام قد تستغرق من 3 إلى 5 سنوات إذا ما توفرت المعدات والموارد اللازمة للتعامل مع المواد المتفجرة.[11] بحلول 19 شباط، سمحت إسرائيل بدخول ست آليات فقط إلى قطاع غزة على الرغم من أن اتفاق وقف إطلاق النار يشترط دخول 500 وحدة من المعدات الثقيلة.[12]

تشير أحدث تقديرات للأمم المتحدة إلى أن التكلفة الإجمالية لإعادة الإعمار تشارف على 53 مليار دولار، استناداً إلى تقديرات للأضرار والخسائر خلال الاثنا عشر شهراً الأولى من الحرب.[13] خلال

1 https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1405/Default.aspx
2 https://unosat.org/products/4047 and https://tinyurl.com/39hs9h2w
3 https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-
4 https://tinyurl.com/ke8murnj
5 https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-
6 https://www.unocha.org/news/todays-top-news-democratic-
7 https://news.un.org/en/story/2025/01/1159216
8 https://tinyurl.com/3atkc8y4 and https://www.ochaopt.org/content/
9 https://tinyurl.com/4ywkjhwh
10 https://tinyurl.com/366p5z7t
11 https://www.wafa.ps/Pages/Details/112460
12 https://www.palestinechronicle.com/israel-allows-only-six-small-
13 https://tinyurl.com/yc7y2c4k -

السنوات الثلاث الأولى من التعافي، هناك حاجة لنحو 20.568 مليار دولار من هذا المبلغ. وتمثل سبعة قطاعات رئيسية حوالي 70% من احتياجات التعافي، مع متطلبات إضافية لدعم الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، وخدمات الإعاقة، ومساعدة الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وهناك حاجة أيضاً إلى التمويل لإحياء سوق العمل على المدى الطويل، نظراً للعدد الكبير من الإصابات والوفيات.[14]

جدول 1: تقديرات الأمم المتحدة لاحتياجات التعافي وإعادة الإعمار بحسب القطاعات السبع الأهم

القطاع	المبلغ المطلوب / مليار دولار	نسبة من الإجمالي %
الإسكان	15.2	28.60
التجارة والصناعة	6.9	12.98
الزراعة	4.2	7.90
الحماية الاجتماعية	4.18	7.87
النقل	2.9	5.46
المياه والصرف الصحي	2.7	5.08
البيئة	1.9	3.58

المصدر: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (A/79/739)

في 18 شباط، أصدر البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي «التقييم المرحلي السريع لأضرار واحتياجات قطاع غزة والضفة الغربية (IRDNA)»، والذي يقدم تقييماً مفصلاً للدمار، والخسائر الاقتصادية، والاحتياجات العاجلة الناجمة عن الأشهر الاثني عشر الأولى من الحرب المستمرة.[15] وبحسب التقييم، بلغت أضرار البنية التحتية المادية في قطاع غزة نحو 29.9 مليار دولار، في حين بلغ إجمالي الخسائر الاقتصادية والاجتماعية قرابة 19.1 مليار دولار - ما يرفع الآثار الإجمالية للحرب إلى 49 مليار دولار. وكان قطاع الإسكان الأشد تضررا ماديا، حيث تكبد 53% من إجمالي الأضرار، يليه قطاع التجارة والصناعة (20%)، وقطاع النقل (8%)، والبنية التحتية لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة (WASH) (5%). وتعادل الأضرار وحدها 1.8 ضعف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. ولا تزال هذه التقديرات المحسوبة بشكل غير مباشر بحاجة إلى تأكيد وتحديث على ضوء الحصر الميداني الفعلي والدقيق لمدى الخسائر، علاوة على أن هذه التقديرات لا تشمل الأشهر الثلاثة الأخيرة من الحرب قبل إعلان وقف إطلاق النار.

2-1 التخطيط لإعادة الإعمار

في 10 شباط، وقعت مذكرة تفاهم بقيمة 80 مليون دولار بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئة العربية الدولية للإعمار في فلسطين (AIOCP) لتعزيز التعاون في جهود التعافي المبكر في قطاع غزة، تحت إشراف وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية.[16] وضمن هذه الشراكة، تخطط الهيئة العربية الدولية لتوفير فرص عمل مؤقتة لنحو 700 مهندس ميداني لإجراء تقييم شامل للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية العامة والطرق الرئيسية وقطاع الإسكان. بالإضافة إلى ذلك، تركز مذكرة التفاهم على تعزيز التنسيق لعمليات إزالة الركام وإدارة الأنقاض من خلال تحديد المناطق ذات الأولوية، وتحديد مواقع التجميع، وتعزيز جهود إعادة التدوير التي تتماشى مع احتياجات المجتمع وحقوقه.

خصص 40 مليون دولار من المبلغ الإجمالي للمشروع لتوفير المأوى الانتقالي المؤقت، وتقييم الأضرار، والمساعدات الفنية.[17] وقد بدأت وزارة الأشغال العامة والإسكان بالفعل العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعادة فتح الطرق وإعادة تدوير الأنقاض. وتركز الخطوات التالية على إزالة الأنقاض من 150 مبنى عاماً، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمساجد، ورصف طرق إضافية.[18]

14 https://www.bnews.ps/index.php/ar/node/24464
15 https://tinyurl.com/mpvrdcad
16 https://tinyurl.com/2jxjxvzu
17 https://tinyurl.com/ycyx4c79
18 https://www.wafa.ps/Pages/Details/112460

2- اجتياح الضفة الغربية وتوسيع نطاق العمليات العسكرية

في 21 كانون أول، أطلق الجيش الإسرائيلي عملية «الجدار الحديدي» في مدينة جنين، مستعينا بضربات جوية ونيران المروحيات والقوات البرية والدبابات.[19] لاحقا في 28 كانون أول وسع نطاق العملية ليطال مدينة طولكرم ومخيميها للاجئين، وبلدة طمون، ومخيم الفارعة للاجئين في طوباس. حتى 13 شباط، قتلت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن 44 فلسطينيا خلال العملية واعتقلت المئات.[20] ومنذ بداية العام 2025، قتلت القوات الإسرائيلية والمستوطنون 73 فلسطينيا، بينهم 11 طفلاً.[21] كما أدت العملية لنزوح أكثر من 40 ألف شخص من مخيمات اللاجئين والمناطق المحيطة بها في جنين وطولكرم وطوباس.[22] أصبح مخيم جنين للاجئين شبه خاو، بعد أن دمرت أجزاء كبيرة منه. وفي 23 شباط، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي أن إسرائيل أعادت احتلال مخيمي جنين وطولكرم للاجئين، الواقعين في عمق المنطقة «أ» الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ولن تسمح للسكان المطرودين بالعودة لبيوتهم، وسوف تظل قواتها في المكان خلال العام المقبل لمواصلة الحملة العسكرية في الضفة الغربية.[23]

لقد أدى الدمار واسع النطاق في المنازل، والبنية التحتية، والمرافق الاقتصادية إلى تعميق الانكماش الاقتصادي منذ بدء الحرب على قطاع غزة، حيث تعمل الشركات الفلسطينية بأقل من نصف طاقتها الإنتاجية.[24] كما أدى الضرر الذي لحق بشبكات المياه والصرف الصحي في مخيمات اللاجئين إلى تلوث المياه النظيفة، ما أدى إلى خلق مخاطر صحية بالغة. كما تهدد القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية سبل عيش الآلاف، حيث تأثر 2800 دونم من البيوت الزجاجية و10,000 دونم من الحقول الخصبة في بلدة طمون. كما أن الثروة الحيوانية معرضة للخطر نظرا لتعطل سلسلة التوريد، وتفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي، والخسائر الاقتصادية، نتيجة قيام عصابات المستوطنين بمهاجمة وتسميم وسرقة قطعان المزارعين الفلسطينيين بانتظام.[25]

2-1 تصاعد الاعتداءات العسكرية والقانونية

كثفت الهجمات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية في أعقاب الإعلان عن وقف إطلاق النار في غزة، ناهيك عن عنف المستوطنين، وزيادة القيود المفروضة على الحركة، والتغييرات التشريعية التي مهدت الطريق لضم إسرائيلي وشيك لأجزاء من الضفة الغربية. ففي شهر كانون الثاني وحده، سجلت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية 2,161 اعتداءً من قبل القوات الإسرائيلية والمستوطنين، بما في ذلك 1,515 اعتداءً على أفراد، و107 حالة تجريف للأراضي والاستيلاء عليها من قبل المستوطنين، واعتداءات على 200 عقار فلسطيني، وتدمير 960 شجرة زيتون.[26] كما هدمت القوات الإسرائيلية 126 مبنى فلسطينياً، بما في ذلك 48 منشأة اقتصادية و74 منزلاً.

منذ أوائل العام 2025، قامت إسرائيل بتركيب 18 بوابة حديدية جديدة، ما رفع إجمالي عدد نقاط التفتيش والحواجز العسكرية إلى 898– مرتفعة من 642 قبل الحرب على قطاع غزة و793 في آذار 2024.[27] تعمل هذه الحواجز ومعيقات الحركة على

19 https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-264-west-
20 https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-258-west-
21 https://www.ochaopt.org/publications
22 https://www.ochaopt.org/publications
23 https://www.bbc.co.uk/news/articles/cg70r9enm7po
24 https://www.mne.gov.ps/newsdetails.aspx?NewsId=7686
25 https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-264-west-
26 https://www.cwrc.ps/page-2656-ar.html
27 https://english.wafa.ps/Pages/Details/153818 and https://tinyurl.com/

تفتيت التجمعات، وتعيق وصول السكان إلى الخدمات الأساسية وإلى وظائفهم، وتشل الحياة اليومية.[28] في الوقت ذاته، تعمل إسرائيل على توسيع استخدام نظم المراقبة البيومترية (القياسات الحيوية) المدعومة بالذكاء الاصطناعي على نقاط التفتيش الرئيسية، ما أضاف قيودا جديدة على الحركة واعتقالات أكثر ومنع وصول السكان لمقاصدهم.[29]

في 29 كانون الثاني، أقر الكنيست الإسرائيلي مشروع قانون يسمح للإسرائيليين بشراء الأراضي في الضفة الغربية مباشرة، متجاوزا الرقابة العسكرية ومسهلا التوسع الاستيطاني.[30] في السابق، كان بوسع الشركات الإسرائيلية المعتمدة مسبقا والمسجلة لدى الإدارة المدنية الإسرائيلية فقط إجراء معاملات الأراضي في الضفة الغربية.[31] يقوم مشروع القانون الجديد بإلغاء القانون الأردني رقم 40 لعام 1953، الذي يحظر ملكية الأجانب للأراضي في الضفة الغربية والذي كان ساريا في الضفة الغربية قبل احتلال إسرائيل للضفة العام 1967. حيث يزيل هذا التغيير التشريعي العوائق أمام استحواذ المستوطنين على أراضي.[32] وتأتي هذه الخطوة مكملة للأوامر العسكرية السابقة (بما في ذلك الأوامر رقم 811 و847 و58) المصممة لتسهيل عمليات الاستحواذ الإسرائيلية على الأراضي في الضفة الغربية.

أدانت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) مشروع القانون باعتباره انتهاكا للقوانين الدولية، محذرة من أنه يمهد الطريق لعمليات احتيال لسرقة الأراضي.[33] كما أنه سيسمح للمستوطنين غير الشرعيين، ممن لديهم تاريخ طويل في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بالقوة والترهيب، بتوسيع عمليات الاحتيال وسرقة الأراضي، ما سيتيح تسجيل الممتلكات المسروقة ونمو البؤر الاستيطانية.[34] وتشير حركات حقوق الإنسان إلى أنه ليس لدى الكنيست أي سلطات تخوله بسن تشريعات في الأراضي المحتلة، وأن تطبيق القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية يشكل «انتهاكا صارخا» للقانون الدولي.[35]

ويأتي مشروع القانون الجديد في الوقت الذي يواصل فيه الاحتلال مصادرة المزيد من الأراضي في الضفة الغربية.[36] فمنذ تشرين الأول 2023، استولت القوات الإسرائيلية على ما لا يقل عن 27 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية، بما في ذلك أكثر من 250 دونما في كانون الثاني 2025. وتؤذن هذه المناورات القانونية والعسكرية باستراتيجية أوسع لتعزيز التدابير التي ترمي إلى الضم الفعلي للضفة الغربية، بالإضافة لإعادة احتلال المنطقة «أ»

3- حظر إسرائيل للأونروا: هجوم منهجي على اللاجئين الفلسطينيين

في 30 كانون الثاني، دخل حظر إسرائيل عمليات الأونروا حيز التنفيذ بعد تصويت بالأغلبية في الكنيست.[37] جاء هذا في أعقاب إقرار قانونين في تشرين الأول الماضي، بتأييد ساحق، لحظر جميع أنشطة الأونروا داخل «دولة إسرائيل»، بما في ذلك القدس الشرقية بموجب القانون الإسرائيلي، وتجريم الاتصال بين المسؤولين الإسرائيليين والوكالة.[38] والأمر بالغ الأهمية هو انسحاب إسرائيل من اتفاقية كوماي-ميشيل مور لعام 1967، والتي تلزم إسرائيل بالسماح لموظفي الأونروا الدوليين ومركباتها بحرية الحركة داخل أراضيها والدخول والخروج منها.[39]

28 https://tinyurl.com/thhru2mn
29 https://tinyurl.com/4r9excty
30 https://tinyurl.com/2s4b2jdz
31 https://www.timesofisrael.com/ministers-back-bill-to-let-israeli-citizens-
32 https://www.newarab.com/news/israeli-mks-push-draft-bill-settlers-buy-
33 https://english.wafa.ps/Pages/Details/153939
34 https://www.palestinechronicle.com/buying-the-west-bank-israels-new-
35 https://tinyurl.com/49tv8t4z
36 https://tinyurl.com/49tv8t4z
37 https://www.bbc.co.uk/news/articles/cx257j4v0xpo
38 http://fs.knesset.gov.il/25/law/25_lsr_5106948.pdf and https://fs.knesset.gov.
39 https://www.ochaopt.org/sites/default/files/gazaclosure120503pr.pdf https://tinyurl.com/yc3sftxh

وفي أعقاب الحظر، صعدت إسرائيل هجومها المؤسسي على الأونروا بإلغاء تأشيرات موظفيها الدوليين والبالغ عددهم أربعون، مما أجبرهم على الانتقال للإقامة في الأردن. وفي 24 كانون الثاني، أرسل الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام يطالب فيها بوقف الأونروا عملياتها وإخلاء جميع المباني في القدس الشرقية المحتلة بحلول 30 كانون الثاني.[40] وفي 18 شباط، اقتحمت القوات الإسرائيلية وموظفو بلدية القدس مركز قلنديا للتدريب المهني التابع للأونروا، وأمرت بإخلائه على الفور.[41] وفي اليوم نفسه، داهمت الشرطة الإسرائيلية، برفقة موظفين من وزارة التربية والتعليم، ثلاث مدارس تابعة للأونروا في القدس الشرقية وأمرت بإغلاقها.

1-3 عمليات الأونروا

تقدم الأونروا خدمات التعليم والرعاية الصحية لـنحو 110 ألف لاجئ/ة فلسطيني/ة في القدس الشرقية، بالإضافة لتشغيل ست مدارس تضم 792 طالبا/ة، ومركز تدريب يضم 344 طالبا/ة، ومركز خدمات صحية يخدم 36,085 مريضا/ة مسجلاً/ة.[42] بالإضافة إلى ذلك، تقدم الأونروا خدمات إدارة النفايات الصلبة في مخيم شعفاط.

على الرغم من أن الحظر لم يطل بعد عمليات الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن القيود المفروضة على الاتصالات وحركة البضائع والموظفين تهدد عمليات الأونروا فيهما، مما يقوض من الدعم الحاسم الذي تقدمه الوكالة لقرابة 2.4 مليون لاجئ فلسطيني مسجل لديها- 42% من العدد الكلي.[43] ويشمل ذلك 384 مدرسة و67 مركزا للرعاية الصحية، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية، والبنية التحتية والإغاثة. في حين لا يزال التأثير الكامل للحظر غير واضح، إلا أنه يعطل الجهود الإنسانية بشدة، وخاصة في قطاع غزة.[44] وأكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى أنه لا يمكن لأي منظمة أخرى أن تحل مكان الأونروا أو تمارس دورها. فيما تظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الوكالة هي أكبر مقدم للمساعدات الاجتماعية في فلسطين، حيث تقدم الدعم لزهاء 37.6% من الأسر الفلسطينية التي تحصل على الدعم.[45]

أنشئت الأونروا بموجب قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1949، بهدف تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين الذين هجروا قسراً عقب قيام دولة إسرائيل.[46] ويعتبر دور الوكالة بالغ الأهمية في حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين وتاريخهم وهويتهم - وخاصة الحق في العودة إلى ديارهم والحصول على تعويضات عن خسائرهم (وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1949).[47] والحظر الأخير هو جزء من جهد متواصل لتقويض شرعية الوكالة في محاولة أوسع لمحو الأطر القانونية والمؤسسية التي تدعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين.[48] وتكلل هذه الخطوة سنوات من الهجمات المالية والسياسية، بما في ذلك تجميد المساعدات الأمريكية في العام 2018،[49] وتناقص التمويل الدولي على نطاق أوسع، ومؤخرا إقرار قانون يصنف الأونروا على أنها «منظمة إرهابية».[50]

40 https://tinyurl.com/4pa6k8uy
41 https://tinyurl.com/mrxbtwt9
42 https://www.wafa.ps/Pages/Details/112860 و https://tinyurl.com/343s986j
43 https://tinyurl.com/yc8emvya

44 https://tinyurl.com/39hs9h2w
45 https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2573.pdf
46 https://www.unrwa.org/who-we-are/frequently-asked-questions
47 https://tinyurl.com/yp4u6vbu and https://tinyurl.com/mr4fkh9p
48 https://tinyurl.com/n5djh4eh, https://tinyurl.com/2s3ccss8 https://x.com/UNLazzarini/status/1850989621401837855
49 https://tinyurl.com/5n7d828k
50 https://www.theguardian.com/world/2024/oct/28/israeli-lawmakers-pass-

4- البنوك في غزة تفتح أبوابها مجدد

في 28 كانون الثاني، أعلنت سلطة النقد الفلسطينية استئناف تقديم الخدمات المصرفية في قطاع غزة على مراحل، بدءا بإعادة فتح ثلاثة إلى أربعة فروع في دير البلح والنصيرات.[51] ويعتمد توسع الخدمات لاحقا على استقرار شبكة الاتصالات وموثوقية إمدادات الكهرباء وتوفر الموظفين والظروف الأمنية

قبل الحرب، كان 56 فرعا مصرفيا يعمل في قطاع غزة، تحول معظمها اليوم إلى أنقاض.[52] في كانون الأول 2024، بقيت 3 أجهزة صراف آلي فقط من أصل 94 جهازا تعمل جزئيا، مع نقص حاد في السيولة النقدية ما أجبر البنوك على وقف عمليات السحب.[53] خلال الأشهر الأولى من الحرب، تم نهب حوالي 180 مليون دولار من أصل 290 مليون دولار كانت محفوظة في خزائن البنوك قبل الحرب.[54] لا يزال شحن النقد إلى غزة متوقفا بسبب المتطلبات الأمنية واللوجستية غير المتوفرة حاليا. كما أن مرافق التخزين الآمنة، مثل الخزائن المحمية والتدابير الأمنية المعززة، غير متوفرة أيضا وسط الأزمة المستمرة. حث محافظ سلطة النقد الفلسطينية المعين حديثا، يحيى الشنار، الجمهور على استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية في أوقات نقص النقد في غزة، مسلطا الضوء على أي-براق IBURAQ - منصة التحويل الفوري التي تم إطلاقها في أيار 2024 والتي تسمح بالتحويلات الفورية المجانية بين البنوك بحدود 1000 دولار.[55]

4-1 تعليمات جديدة بشأن أقساط القروض المؤجلة

في 20 كانون الثاني، أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تعليمات جديدة لمعالجة تراكم أقساط القروض غير المدفوعة أثناء الحرب.[56] وتم اعتماد هذه التدابير رسميا بموجب مسودة قانون رقم (3) لسنة 2025، الذي وقعه الرئيس الفلسطيني في 16 كانون الثاني، والذي ينظم آجال استحقاق القروض، ودفع الأقساط، والتزامات التأجير التمويلي.[57]

يلزم القرار المقترضين بسداد الأقساط المؤجلة من خلال قرض مصرفي جديد، بسعر فائدة مخفض بنحو 4.2% (يتماشى مع أسعار الإقراض بين البنوك). ويمكن للمقترضين إما سداد هذا القرض الجديد بالإضافة لأقساطهم الأصلية أو تمديد فترة سدادهم للقرض- خاصة إذا أدت الأقساط الجديدة لرفع عبء دفعات قروضهم إلى ما يزيد عن 50% من رواتبهم، وهو ما يعد مخالفة لتعليمات سلطة النقد المعمول بها. تطبق هذه التدابير على الفور على موظفي القطاع العام في الضفة الغربية، وبدءاً من تموز 2025 على سكان قطاع غزة. يُحظر على البنوك فرض رسوم أو عمولات على الأقساط المؤجلة، ويحق للعملاء الاعتراض خلال عشرة أيام من تلقي إشعار من بنوكهم. يجب على المقترضين التنسيق مع البنوك لإعادة جدولة قروضهم بما يتماشى مع قدرتهم على السداد.

في الأسابيع القليلة الأولى من الحرب، أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تعليمات للبنوك بتأجيل تحصيل القروض في قطاع غزة، وقد تم تمديد هذا الإجراء حتى نهاية حزيران 2025. وفي الضفة الغربية، بسبب الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية ودفع رواتب مقتطعة، وجهت سلطة النقد الفلسطينية تعليمات للبنوك أكثر من مرة لإعادة جدولة وتأجيل أقساط القروض لموظفي القطاع العام. مع ذلك، سُمح للبنوك بفتح «حسابات للسحب على

51 https://tinyurl.com/y8syb8wd
52 https://www.bnews.ps/index.php/ar/node/24516
53 https://tinyurl.com/zdzxhzfz
54 https://tinyurl.com/zdzxhzfz
55 https://tinyurl.com/y8syb8wd
56 https://tinyurl.com/2p97rbdr
57 https://www.wafa.ps/Pages/Details/111987

المكشوف» لتغطية أقساط القروض الشهرية خلال فترات انقطاع الرواتب. وقد تركت هذه الحسابات، التي تتراكم عليها الفائدة بمعدلات يحددها البنك، الموظفين مثقلين بديون متزايدة مع تراكم الأقساط. وفي حين توفر تعليمات سلطة النقد الفلسطينية الوضوح والحماية للمقترضين، إلا أن أزمة قطاع غزة المهولة تستدعي البحث أيضا عن برامج إعفاء مشروط من القروض.

وقد تجاوزت السلطة الفلسطينية، التي تواجه أزمة مالية متفاقمة، بالفعل الحد المسموح للاقتراض من البنوك المحلية. بحلول نهاية عام 2023، بلغ حجم اقتراض السلطة الفلسطينية نحو 2.8 مليار دولار- 23.6% من التسهيلات الائتمانية الكلية- بينما بلغت قروض موظفي القطاع العام زهاء 1.95 مليار دولار. وتمثل السلطة الفلسطينية وموظفيها مجتمعين نحو 40% من إجمالي القروض المصرفية، الأمر الذي يفرض مخاطر متزايدة على القطاع المصرفي ويترك مجالاً ضئيلاً لمنح ائتمانات أخرى. ويحصل نحو 45% من موظفي السلطة الفلسطينية على قروض مصرفية ــ 42% في الضفة الغربية و50% في قطاع غزة.[58]

5- حركة التداول في كانون الثاني

ارتفع مؤشر القدس بقرابة 0.84% خلال شهر كانون الثاني 2025 ليغلق عند 502.49 نقطة في آخر يوم للتداول. وقد بلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة 72.6 مليون سهم بقيمة 83.3 مليون دولار، ما يعكس ارتفاعا كبيرا في عدد وقيمة الأسهم بنحو 390.7% و261.5% مقارنة بالشهر السابق. وقد جاء هذا الارتفاع مدفوعا بشكل أساسي بصفقة واحدة في 15 تشرين الثاني، حيث باعت شركة باديكو 58,571,186 سهما مملوكة للشركات التابعة لها بسعر السوق البالغ 1.01 دولار للسهم. وتهدف عملية البيع إلى تقليص الديون وتعزيز السيولة النقدية لدعم الاستثمارات المستقبلية بما يتماشى مع رؤية الشركة. وقد تم شراء الأسهم من قبل شركتي مسار وسراج، وكلاهما تابعتان لبشار المصري، رئيس مجلس إدارة باديكو.

58 https://www.alhaya.ps/ar/Article/162960/

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين بحسب المنطقة
(مليون دولار أمريكي بأسعار 2015) في فلسطين حسب المنطقة،
الربع الأول 2022 - الربع الثالث 2024

التجارة

الصادرات والواردات الشهرية وعجز الميزان التجاري
والعجز التجاري مع إسرائيل (مليون دولار أمريكي)
في فلسطين، أيلول 2023 - كانون أول 2024

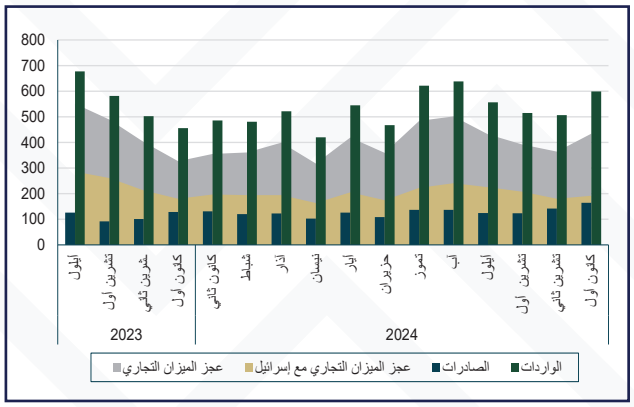

البطالة

معدلات البطالة الربعية (%) في فلسطين حسب المنطقة
الربع 1 2022 - الربع4 2024

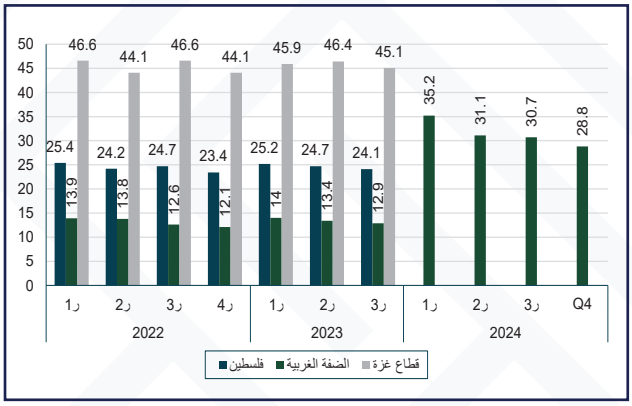

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية الشهري للدورة الأعمال
أيلول 2023 - كانون ثاني 2025

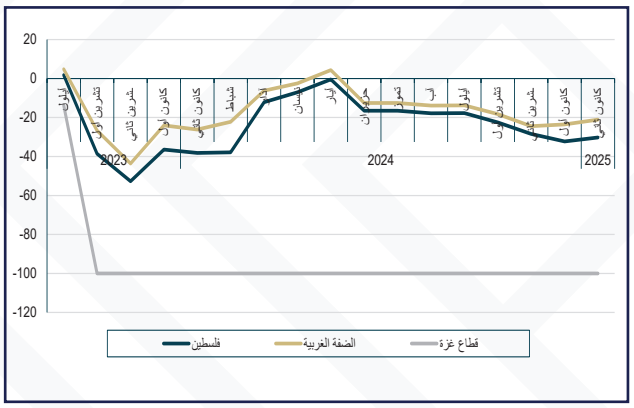

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك الشهرية (سنة الأساس = 2018)
في فلسطين حسب المنطقة، أيلول 2023 - كانون ثاني 2025

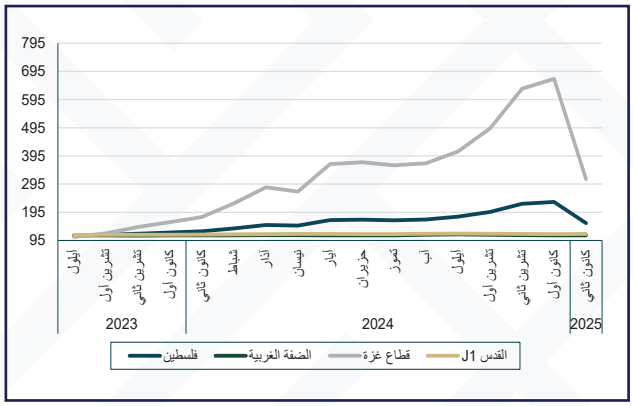

القطاع المصرفي

الودائع الشهرية للعملاء والتسهيلات الائتمانية
(مليون دولار أمريكي) في فلسطين
أيلول 2023 - كانون أول 2024